

DB5/DSEI/SSPI

ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار برسم سنة 2018

انخرط المغرب خلال العشرية الأخيرة في دينامية الإصلاحات الماكرو اقتصادية والقطاعية والهيكلية والقانونية، والتي تمت مواكبتها بمجهود مالي كبير على مستوى الاستثمار العمومي. ويوجه هذا المجهود خاصة لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. ويبقى الهدف من ذلك هو تحسين مردودية الاستثمار العمومي مع ضمان توزيع عادل لفائدة جميع المواطنين والجهات بالمملكة. هذا، وتتطرق مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي المرفقة لقانون المالية لسنة 2018 في نسختها الثالثة، إلى البعد الجهوي للاستثمار العمومي وأثاره الاجتماعية والاقتصادية، وذلك على ضوء قرب الشروع في اعتماد نظام جديد لتوزيع المشاريع الاستثمارية العمومية:

تستعرض مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي برسم سنة 2018 في جزءها الأول حصيلة الإنجازات على مستوى المجهود الاستثماري العمومي، في حين يركز الجزء الثاني منها على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، سواء فيما يخص تسجيل وتيرة نمو مطردة، أو من حيث تحقيق نتائج ملموسة على مستوى الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من التفاوتات. هذا، ويتمحور الجزء الثالث من هذه المذكرة حول آفاق تحسين المردود السوسيو-اقتصادي للاستثمار العمومي، من خلال اعتماد نظام جديد لتدبير الاستثمارات العمومية. وأجرا، تتناول المذكرة عرضا مفصلا لمشاريع الاستثمار العمومي المبرمجة سنة 2018 حسب الجهات، وذلك على مستوى الميزانية العامة للدولة وميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية المراد برسم هذه السنة إلى ما يناهز 195 مليار درهم.

يشكل الاستثمار العمومي يارا استراتيجيا وإراديا للدولة، وذلك نظرا للدور الريادي الذي يلعبه باعتباره رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا. وقد واصل المغرب خلال السنوات الأخيرة مجهوداته لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، ويتجلى هذا التوجه في ارتفاع حجم الاستثمار العمومي خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث انتقل من 71 مليار درهم سنة 2006 إلى 195 مليار درهم خلال سنة 2018، ليصبح المغرب أحد الدول التي تسجل معدلات استثمار عالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيقه نسبة فاقت 30% (بالنسبة للاستثمار بشقيه العام والخاص) من الناتج الداخلي الخام.

ويتعزز المجهود الاستثماري العمومي على المستوى الجهوي على إثر انبثاق الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الرفع من الجاذبية الاقتصادية المجالية عن طريق مواصلة الاستثمارات في القطاعات المنتجة، وتعزيز البنيات التحتية بغية تحسين التنقل والربط بين الجهات وفك العزلة عن المناطق الصعبة الولوج، بالإضافة إلى تنمية الأقطاب الحضرية المندمجة والتأهيل الترابي.

هذا، وقد أسهمت المجهودات المبذولة في خلق دينامية متميزة مكنت من إحراز تقدم كبير على مستوى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، كما هو الحال بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر والمخطط الوطني للانبثاق الصناعي والاستراتيجية الطاقية والاستراتيجية السياحية ومخطط المغرب الرقمي ومخطط أليوتيس. فضلا عن ذلك، تم إطلاق مشاريع كبرى للبنية التحتية ومشاريع مهيكلية في مجالات متعددة كالطرق والطرق السيارة والسدود والمطارات والقطار الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة ومجمع ميناء طنجة-المتوسط وميناء أسفي وميناء الناظور-غرب المتوسط. كما تم اعتماد برامج التنمية الحضرية المندمجة بالنسبة لكل من مدن الدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان وسلا ومراكش والقنيطرة والحسيمة.

في نفس السياق، أوضحت نتائج الاستثمار العمومي جد ملموسة في مجال التنمية الاجتماعية، حيث تبنى المغرب خلال السنوات الأربعة مجموعة من البرامج الرامية إلى الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق الصعبة الولوج. وقد مكنت هذه البرامج من تحسين مجموعة من المؤشرات الاجتماعية على الصعيد الوطني تهم بالخصوص:

- معدل الكهرباء القروية: 99.4%؛
- معدل التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي: 96%؛
- معدل ولوج الساكنة القروية إلى الطرق : 79%؛
- معدل وفيات الرضع : 27 لكل 1.000 مولود حي في عام 2017 مقابل 40 خلال 2003-2004؛
- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والتأهيلية : 99.1% و 90.4% و 70.1% على التوالي في الفترة 2014-2015 مقابل 91.6% و 70.2% و 49.9% في الفترة 2008-2009؛
- عدد المدن بدون فيش : 58 مدينة إلى غاية سبتمبر 2017؛
- نقص العرض السكني : 400.000 وحدة خلال سنة 2017 مقابل 1.240.000 وحدة خلال سنة 2002.

من جهة أخرى، انعكس تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة، والذي مكن من تعزيز الموارد المالية المخصصة للجهات لتبلغ 7 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2018 في أفق بلوغ 10 ملايين درهم سنة 2021، على الاستثمار العمومي الذي ارتقى بمساهمة بعض الجهات لتسجل مستويات لأبسط بها في مجال خلق الثروة، وهو ما جعل الجهات الجنوبية التي تعتمد النموذج التنموي الجديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والذي يقوم على إنشاء أقطاب تنافسية قادرة على خلق دينامية جديدة كفيلة بتوفير فرص الشغل وقادرة على تعزيز التنمية المتكاملة وترسيخ البعد الثقافي لكل جهة، فضلا على تبنيه مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. هذا، وقد ردد لهذا البرنامج المندمج للتنمية غلاف مالي يقدر بـ 77 مليار درهم خلال الفترة 2015-2021 ومحفظة مشاريع تناهز 650 مشروعاً. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج بلغ حالياً مرحلة التنفيذ وتنزيل الإجراءات، وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات الدعم المالي المخصص للجهات الجنوبية الثلاث من طرف الدولة وعلى عقود برامج التنمية المندمجة لكل جهة.

وأخيراً، وبغية تحقيق أداء جيد للاستثمار العمومي وتحسين أثره على ظروف عيش المواطنين، والاعتماد على المستوى المحلي والجهوي، سيتم اعتماد نظام جديد لتدبير الاستثمارات العمومية ابتداء من سنة 2018. ويهدف هذا النظام إلى وضع إطار معياري موحد لتدبير الاستثمار العمومي بغية توجيه الدعم إلى المشاريع القادرة على تحقيق مردود سوسيو اقتصادي يوازي سقف الانتظارات، وفي انسجام تام مع التوجهات الاستراتيجية للدولة، وذلك من خلال اعتماد التقييم القبلي للمشاريع الاستثمارية المقترحة مع التركيز على مرحلة الانتقاء والتقييم القبلي، دون إغفال أهمية التتبع والتقييم البعدي للمشاريع بعد انقضاء مدة الإنجاز.